الأنباء
الجمعة 20 ديسمبر 2013

موسكو ترى ضرورة مشاركة إيران في «جنيف 2»

روسيا تتهم الأسد بتصعيد التوتر بتصريحاته حول مشاركته في الانتخابات

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال مؤتمر صحافي عقده في موسكو امس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: اتهمت روسيا أمس الرئيس السوري بشار الأسد بتصعيد التوتر في سورية بتصريحاته حول احتمال مشاركته في الانتخابات الرئاسية في 2014 في ظل النزاع المسلح الجاري في هذا البلد منذ مارس 2011.

وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في مقابلة أجرتها معه وكالة انترفاكس أن مثل هذه التصريحات تؤجج التوتر ولا تساهم بتاتا في تهدئة الوضع. وأعلن نظام بشار الأسد مرارا أن من حق الرئيس السوري أن يترشح إلى الانتخابات الرئاسية في 2014. وردا على سؤال بشأن نواياه الانتخابية قال الأسد في مقابلة في نهاية أكتوبر لا أرى أي مانع من الترشح للانتخابات المقبلة. وأثارت هذه التصريحات غضب المعارضة السورية التي تطالب برحيل بشار الأسد كأحد الشروط الأساسية لفتح مفاوضات مع النظام.

ودعا بوغدانوف الرئيس السوري والمعارضة إلى عدم تصعيد التوتر قبل مؤتمر جنيف ـ 2 للسلام في سورية المقرر في 22 يناير في سويسرا. وقال نعتبر أنه عشية مفاوضات من الأفضل عدم الإدلاء بتصريحات من شأنها أن تثير استياء أي كان وتثير غضبا أو ردودا.

بدوره، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين زمس إن التقدم الذي تحقق هذا العام على طريق حل مسألتي السلاح الكيميائي السوري والملف النووي الإيراني كان نتاج عمل دولي مشترك.

ونقلت وسائل إعلام روسية عن بوتين قوله خلال مؤتمره الصحافي السنوي إنه يحق لروسيا أن تفاخر بما حققته من نجاحات وما قدمته من اقتراحات على طريق إيجاد حل لمسألتي السلاح الكيميائي السوري والملف النووي الإيراني، لكنه شدد على أن هذه النجاحات ما كانت لتتحقق لولا تضافر جهود المجتمع الدولي والتعاون المشترك مع الأميركيين والأوروبيين والصين. وأضاف أن الديبلوماسية الروسية كانت ثابتة في مواقفها وكان لديها نهج محدد في هاتين المسألتين يرتكز على قواعد ومبادئ القانون الدولي، وقال في هذا الإطار يمكننا أن نفاخر، لكنني أكرر أنه ما كان لهذه النجاحات أن تتحقق لولا التعاون المشترك مع شركائنا.. إنها نتاج عمل مشترك .

بوتين يعتبر التقدم المحرز على المسارين السوري والإيراني نتاج عمل دولي مشترك

وشكر بوتين الشركاء الأميركيين والأوروبيين والصين على تعاونهم في هذا الإطار.

في هذا الوقت، قال جينادي غاتيلوف، نائب وزير الخارجية الروسي، في حديث للصحافيين في مدينة ڤيينا أمس نقلته وكالة نوفوستي: إننا نعتبر أن تنفيذ كل القرارات التي قد تصدر عن مؤتمر جنيف الخاص بسورية أمر صعب دون مشاركة إيران، وتوافقنا في رأينا الأمم المتحدة وسائر الدول الأخرى بما فيها الدول الأوروبية وتركيا. وأعرب عن أسفه لأن هذا الموقف يختلف عن موقف أميركا، مؤكدا أن روسيا ستواصل الحوار مع واشنطن بهذا الشأن.

وشدد الديبلوماسي الروسي على أن الولايات المتحدة لم تبدل موقفها من موضوع حضور إيران مؤتمر جنيف ـ 2.

من جهة أخرى، أرسلت روسيا إلى سورية تجهيزات للمساهمة في نقل العناصر الكيميائية في إطار الخطة الدولية لتدمير الترسانة الكيميائية السورية وفق ما أعلن سفير روسيا في دمشق عظمة الله كولمحمدوف.

ونقلت وكالة ريا نوفوستي عن كولمحمدوف قوله إن رحلات جوية بدأت تنقل المواد والتجهيزات الضرورية لعملية نقل الأسلحة الكيميائية السورية، وأضاف أن عشر رحلات جوية تمت «الأربعاء» من «ميناء» اللاذقية وستتواصل.

وتشمل التجهيزات الروسية خصوصا ستين شاحنة وآليات مدرعة وصهاريج وفق صور بثتها القناة الروسية إن تي في.

مصدر قضائي: براءة شفيق نهائية وغير قابلة للطعن من النيابة العامة

«جنايات القاهرة» تبرئ علاء وجمال مبارك وأحمد شفيق في قضية «أرض الطيارين»

جمال مبارك في قفص الاتهام قبل النطق بالحكم امس (أ.ب)

القاهرة ـ وكالات: قضت محكمة جنايات القاهرة امس ببراءة كل من علاء وجمال مبارك ورئيس الوزراء الأسبق الفريق أحمد شفيق في قضية «أرض الطيارين» من تهمة اهدار المال العام.

وأصدرت المحكمة حكمها برئاسة المستشار محمد عامر جادو ببراءة الفريق شفيق «غيابيا» و«حضوريا» ببراءة كل من علاء وجمال مبارك نجلي الرئيس السابق حسني مبارك ومتهمين اثنين اخرين.

وقضت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ضد رئيس مجلس الإدارة السابق لجمعية اسكان ضباط الطيارين اللواء نبيل فريد شكرى وسكرتير الجمعية اللواء محمد رضا عبدالحميد صقر.

جمال وعلاء مبارك محبوسان الآن على ذمة قضية واحدة فقط أمام المحاكم الجنائية وهي القصور الرئاسية

ودارت القضية حول اتهام شفيق و10 متهمين آخرين من أعضاء مجلس إدارة الجمعية وأقاربهم بالاستيلاء على المال العام والتزوير والتربح والإضرار العمدي بالمال العام وغسل أموال بما قيمته 35 مليون جنيه.

وأكد مصدر قضائي أن البراءة التي حصل عليها الفريق أحمد شفيق في قضية أرض البحيرات المرة، نهائية وغير قابلة للطعن من قبل النيابة العامة، وذلك طبقا لصحيح القانون.

وأضاف وفق «اليوم السابع»، أنه فيما يتعلق بجمال وعلاء مبارك فإنهما محبوسان الآن على ذمة قضية واحدة فقط أمام المحاكم الجنائية، وهي قضية القصور الرئاسية، نظرا لإخلاء سبيلهما في قضية التلاعب في البورصة ومحاكمة القرن.

وأودع المتهمون في قضية «أرض الطيارين» قفص الاتهام قبيل اعتلاء هيئة محكمة جنايات القاهرة للمنصة، وعقب ذلك تلت المحكمة برئاسة المستشار محمد عامر جاد مواد قانون الإجراءات الجنائية، وأشارت إلى أن الحكم صادر بصورة غيابية بالنسبة للمتهم الأول أحمد شفيق وحضوريا بالنسبة لباقي المتهمين في القضية.

وتضمن منطوق الحكم انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة المسقطة للتقادم (10 سنوات) بالنسبة للمتهمين نبيل فريد شكري، ومحمد رضا صقر.. وبراءة جميع المتهمين الباقين في القضية.

وتضم لائحة المتهمين في القضية كلا من علاء وجمال مبارك والدكتور أحمد شفيق، واللواء طيار نبيل فريد شكري (رئيس جمعية الضباط الطيارين الأسبق) واللواء طيار محمد رضا عبدالحميد صقر، واللواء محمد رؤوف حلمي، واللواء محمد كمال فخر الإسلام الصاوي ـ أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

يذكر أن أمر الإحالة «قرار الاتهام» الذي أعده المستشار أسامة الصعيدي قاضي التحقيق المنتدب من وزير العدل، كان قد أسند إلى المتهمين أنهم ارتكبوا الجرائم محل الاتهام خلال الفترة من 1989 وحتى عام 2012، وذلك بقيام رئيس جمعية الضباط الطيارين اللواء نبيل شكري «المتهم الأول في القضية» بالموافقة بصورة منفردة على تمكين علاء وجمال مبارك بدون وجه حق من قطعتي الأرض، وبمساحة زائدة عن المسموح بها، كما تغاضى عن اتخاذ إجراءات سحب الأرض وفسخ التعاقد خلال المدة من عام 1995 وحتى تاريخه لاخلالهما بالتزام البناء عليها خلال مدة 3 سنوات من تاريخ التخصيص، قاصدا من ذلك استمرار حيازتهما بغير حق للارض والبالغ مساحتها 40 ألف متر مربع.

كما تضمن قرار الاتهام قيام المتهم الأول بالإضرار عمدا بأموال ومصالح جهة عمله، بحصول علاء وجمال مبارك على مساحة قطعة الأرض بالزيادة مما تسبب في خسارة لجهة عمله قدرت بـ 17 مليون جنيه كحق انتفاع.

وأضاف قرار الاتهام: أن المتهمين رئيس مجلس إدارة الجمعية وأعضاء الجمعية سهلوا لعلاء وجمال مبارك الاستيلاء بدون حق على منفعة الأرض المخصصة بالزيادة وتمكينهما من الحصول بغير حق على منفعة تلك الأرض، حيث ارتبطت تلك الجناية بجريمة التزوير في محررات رسمية، كما أنهم وافقوا منفردين دون باقي أعضاء لجنة أرض كبريت على تخصيص مساحة الأرض لجمال وعلاء بالمخالفة لقرار مجلس الإدارة وقرارات مجالس الإدارة الأخرى التي سبق أن حددت اختصاصات لجنة كبريت، كما أضروا عمدا بأموال ومصالح جهة عملهم.

تقرير اخباري

إستراتيجية النظام السوري لـ «جنيف ـ 2»

لا يكترث النظام السوري للتصريحات والمواقف الأميركية والاوروبية التي تحدد اطارا سياسيا لـ «جنيف ـ 2» وفيه أنه لا دور للرئيس بشار الأسد في المرحلة الانتقالية، وأنه لا مشاركة لإيران إذا لم توافق على بيان «جنيف ـ 1».. اهتمامه وتركيزه هما على «الأرض والميدان» في سورية أكثر مما على «جنيف»، وهو الذي وافق على الانخراط في المؤتمر الدولي للحل السياسي للأزمة السورية ولكنه لم يوافق حتى الآن على شروط المؤتمر وقواعد اللعبة ووضع استراتيجيته الخاصة للتعامل مع «جنيف ـ 2» وتقوم على ثلاث نقاط أساسية:

1 ـ إحراز تقدم عسكري واضح على الأرض قبل انعقاد «جنيف ـ 2» يجعله في موقع تفاوضي أقوى. وتأتي سيطرة الجيش السوري مدعوما بمقاتلين من حزب الله ومن قوات الدفاع الوطني على مناطق واسعة في القلمون (قارة ـ دير عطية ـ النبك) في هذا الإطار ليصل الى مدينة «يبرود»، وهي آخر معقل مهم للمعارضة في القلمون وبعدما كانت المعارضة انكفأت عن مواقع لها على الجبهة الجنوبية من العاصمة دمشق مثل بلدة الحجيرة وسبيته وانكشاف جبهة حي القدم والعسالي.العامل الأساسي في تبدل ميزان القوى على الأرض لمصلحة النظام يتمثل في الانقسامات الحاصلة داخل المعارضة المسلحة والتشتت في صفوفها وصولا إلى التنافس والتفاعل بين فصائلها المتعددة الولاءات والأجندات... وهذا عامل رئيسي يقف وراء خسارة المعارضة ويؤثر سلبا على حاضنتها الشعبية في الداخل وعلى صورتها وصديقتها في الخارج.

2 ـ وضع كرة انعقاد وانطلاق «جنيف ـ 2» في ملعب المعارضة السورية بتصوير الوضع التالي: الائتلاف السوري الذي يراد له أن يقود وفد المعارضة إلى المفاوضات لم يعد يتمتع بقوة وحيثية تمثيلية مع فقدان الجيش الحر سيطرته بشكل كبير على الأرض، وهو الذي يعد ذراعا عسكرية للائتلاف.. وأما القوة المسيطرة وهي التنظيمات الاسلامية المتطرفة مثل داعش والنصرة فإنها ترفض الحوار مع النظام ومبدأ المشاركة في «جنيف ـ 2». وأما الجهد الدولي الجاري لاستلحاق الوضع وإعادة بناء «جسم معارض مفاوض» عبر تحالف ووفد مشترك بين القوى العلمانية (الائتلاف والجيش الحر) والقوى الإسلامية المعتدلة (المنخرطة في إطار الجبهة الإسلامية) فإنه لا يعكس الواقع وحيث الوضع الميداني على الأرض في مكان والوضع التفاوضي على طاولة جنيف سيكون في مكان آخر.

والخلاصة هي أن المعارضة هي التي تتحمل مسؤولية فشل أو تفشيل «جنيف ـ 2» لأنها ضعيفة ومنقسمة على ذاتها وليست قادرة على تشكيل وفد يمثلها وغير قادرة على التفاوض في غياب تفويض كامل وغير قادرة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.. وبالتالي فإن النظام لا يجد أمامه من يفاوضه وطرفا مؤهلا لإبرام اتفاقات.

3 ـ أخذ مؤتمر «جنيف ـ 2» في اتجاه وعنوان وهدف آخر مغاير لعنوانه وهدفه الأساسي وهو الحل السياسي والحوار بين النظام والمعارضة. أما العنوان الآخر فهو: محاربة الإرهاب والتطرف وقيام تحالف دولي مع النظام لهذا الهدف.

النظام السوري يعتمد ويراهن على تبدل النظرة الدولية الى الوضع وطبيعة الصراع والأزمة في سورية بحيث لم تعد بين نظام ديكتاتوري وثورة شعبية وإنما بين سيئ وأسوأ وبين جيش متماسك ومعارضة فوضوية.. وتستغل القيادة السورية هذا التحول في الموقف أو في المزاج الدولي العام الذي ترجم عمليا في إعادة تنظيم وضع المعارضة المسلحة وإعادة تقييم العلاقة معها والمساعدات المقدمة لها، وفي إرسال إشارات الاستعداد للتعاون مع الاجهزة السورية وإحياء القوات الامنية مع دمشق التي بدأت تتحدث عن «حلف غربي ـ سوري» ضد الإرهاب سيكون هو العنوان الفعلي لـ «جنيف ـ 2».

الإخوان ترفض اتهامات التخابر والإرهاب الموجهة للرئيس المعزول

أنصار مرسي يدعون إلى التظاهر اليوم لـ «رفض مشروع الدستور المعدل»

القاهرة ـ وكالات: استنكرت جماعة الإخوان المسلمين بمصر امس إحالة الرئيس السابق محمد مرسي ومحمد بديع المرشد العام للجماعة وقياديين آخرين فيها إلى محكمة الجنايات بتهم شملت الإرهاب والتخابر مع منظمات أجنبية إحداها إيرانية ووصفت الجماعة التهم بأنها مضحكة.

ومن جديد دعت الجماعة دول العالم للضغط على مصر لتفرج عن مرسي الذي أحيل هو وبديع و34 قياديا آخرين في الجماعة إلى محكمة جنايات القاهرة بالتهم التي يعاقب عليها بالإعدام شنقا في الحد الأقصى في حال الإدانة.

ووصف مكتب النائب العام في بيان إحالتهم للمحاكمة الاتهامات بأنها أكبر قضية تخابر في تاريخ مصر.

وقال البيان إن التحقيقات في القضية كشفت أن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين قام بتنفيذ أعمال عنف إرهابية داخل مصر لإشاعة الفوضى العارمة بها وأعد مخططا إرهابيا كان من ضمن بنوده تحالف قيادات جماعة الإخوان بمصر مع بعض المنظمات الأجنبية وهي حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحزب الله اللبناني بالإضافة إلى الحرس الثوري الإيراني، وتحدد محكمة استئناف القاهرة تاريخ بدء المحاكمة لاحقا.

وفي بيان صدر في لندن امس الاول قالت جماعة الإخوان إن الاتهامات حلقة جديدة في سلسلة جرائم الانقلاب العسكري ضد الشعب المصري.

وأضافت قضاة العسكر يواصلون تلفيق الاتهامات المضحكة للرئيس المنتخب ديموقراطيا ولعدد من قادة الإخوان المسلمين.

ويحاكم مرسي وبديع وقياديون آخرون في الجماعة بتهم أخرى تشمل التحريض على العنف، وأغلب قيادات الجماعة قيد الاحتجاز، وكانت حماس التي تحكم قطاع غزة استنكرت الاتهامات وقالت إنها اختلاقات وأكاذيب.

الى ذلك، دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية المناصر للرئيس المعزول محمد مرسي، امس، إلى تظاهرة حاشدة اليوم من أجل رفض مشروع الدستور الجديد المقرر الاستفتاء عليه الشهر المقبل.

وحث التحالف، في بيان، المواطنين الثوار إلى الدفاع عن ثورتهم وإشعال الثورة في كل الميادين، والاحتشاد في مليونية مهيبة اليوم الجمعة في بداية اسبوع ثوري جديد تحت عنوان «دستورنا..2012».

فابيوس «المتشائم» يشك في «جنيف ـ 2»

عبر وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس عن تشاؤمه بشأن الوضع في سورية، وقال في وقت سابق من هذا الأسبوع وأمام مؤتمر ضم مسؤولين سياسيين واقتصاديين: «في سورية إنني للأسف متشائم تماما».

وقال فابيوس: «نعمل على نجاح محادثات جنيف، ولكن لدينا قدر كبير من الشك في ذلك. إذا لم ينجح مع الأسف فإن هذا سيعني أن هذا البلد الذي يعاني سيستمر في المعاناة بالإضافة إلى جيرانه».

وأحبط فابيوس التوقعات بشأن محادثات جنيف واعترف لأول مرة بأن المعارضة السورية المعتدلة تواجه صعوبة. وقال: «بشار الأسد يقول إنه سيرسل ممثلين لجنيف. ورغم أن للأسد أخطاء كثيرة فإنه ليس أبله.. فلا نستطيع أن نرى سببا يجعله يسلم كل سلطاته، وبالنسبة للمعارضة التي ندعمها فهي تواجه صعوبة كبيرة».

وتعليقاً على تشاؤم فابيوس كتب:

ـ بنجمان بارت (لوموند): «عقب خسارة اللواء سليم إدريس، قائد الجيش الحر، دعم عدد كبير من الفرق العسكرية له، فإن ما حدث لا يعكس ضعف الجيش السوري الحر فحسب، بل ستكون له نتائجه على الأطراف الذين يدعمون هذا الجيش. ومما لا شك فيه أن ما حدث يضعف المساعي الدولية والمعارضة السورية مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر جنيف 2. في هذه الأثناء، لايزال انعقاد المؤتمر غير مؤكد لرفض النظام السوري الموافقة على مراحلة سياسية انتقالية».

ـ باتريك كوكبرن (الإندبندنت): «ظهر الإفلاس الكبير للسياستين الأميركية والبريطانية حيال سورية في أبرز صورة قبل بضعة أيام عقب سيطرة الجبهة الإسلامية على مكاتب قيادة الجيش الحر في باب الهوى. ما حدث أفقد الجيش الحر ومجلس التحالف السوري الوطني المدعومين من الغرب صديقتهما، في وقت يواصل فيه عدد من مقاتلي الحر الانتقال إلى صفوف التنظيمات الإسلامية أو يدافعون عن حياتهم في وجه الجهاديين القريبين من القاعدة. إن الرابح الأكبر من التطورات الأخيرة هو الأسد، لأن المعارضة التي بدأت شعبية ضد النظام الفاسد والدكتاتوري باتت اليوم مشرذمة تسيطر عليها القاعدة عبر تنظيمات مثل «داعش» وجبهة النصرة والجبهة الإسلامية التي تضم نحو سبعة تنظيمات مسلحة ويبلغ عدد مقاتليها 50 ألف مقاتل».

ـ كاتب افتتاحية «الواشنطن بوست»: «... يبدو اليوم ان سعي وزير الخارجية جون كيري إلى عقد مؤتمر سلام من أجل موافقة جميع الأطراف على حكومة انتقالية، بات بعيد المنال، وذلك لعدم وجود قادة معتدلين للمعارضة على الأرض، وعدم وجود تحالف يدعم هذه الفكرة في ظل رفض النظام السوري والتنظيمات الإسلامية

«العلاقات الخارجية» بالكونغرس تُقرّ استئناف مساعدات لمصر

واشنطن ـ العربية.نت ـ رويترز: وافقت لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأميركي بأغلبية ساحقة، في الساعات الأولى من صباح امس، على مشروع قانون لتخفيف القيود الصارمة على المعونات الأميركية لمصر.

وكانت هذه المعونات قد تم تقليصها بدرجة كبيرة بعد عزل الرئيس محمد مرسي الصيف الماضي.

وأقرت اللجنة مشروع القانون بأغلبية 16 صوتا مقابل صوت واحد بعد ساعات من تصعيد النائب العام في مصر لحملة على حركة الإخوان المسلمين بإحالته الرئيس المعزول ومحمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان ونائبيه خيرت الشاطر ورشاد البيومي و32 آخرين بينهم قيادات بالجماعة إلى محكمة الجنايات بتهمة التخابر مع منظمات أجنبية لارتكاب أعمال إرهابية في مصر.

وقال أنصار مشروع القانون إنه يحقق التوازن المناسب بين تشجيع القاهرة على تبني إصلاحات ديموقراطية والاستمرار في الالتزام الأميركي بمساندة مصر.

ويجيز «قانون إصلاح المساعدات لمصر لعام 2013» تقديم المساعدات لكنه يخضعها لشروط مثل التمسك بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والتعاون في مكافحة الإرهاب واتخاذ خطوات لإعادة الديموقراطية.

ويتضمن المشروع أيضا تعديلا للقانون الأميركي الذي يحظر تقديم معونات لدول شهدت عزل رئيس الدولة المنتخب انتخابا ديمقراطيا في انقلاب أو بمرسوم عسكري.

من جانبه، قال اللواء سامح سيف اليزل، رئيس مركز الجمهورية للدراسات السياسية والاستراتيجية، إن هناك تحولا واضحا في السياسة الأميركية تجاه مصر، موضحا أنه التقى أمس الأول بوفد أميركي رفيع المستوى من رؤساء مجالس مراكز أبحاث الدراسات الأميركية، مكون من 10 أفراد من ناصحي صانع القرار في الولايات المتحدة، واستشعر من خلالهم بتحول كبير بالسياسة الأميركية تجاه مصر، وتطرق الحديث إلى إمكانية عودة التعامل خاصة في العقود العسكرية بين البلدين.

ونقلت صحيفة «اليوم السابع» عن اليزل توضيحه أن مناقشة الكونغرس الأميركي مشروع قانون استئناف المعونات لمصر، خلال الـ 6 أشهر المقبلة، هو تحسن كبير على مستوى العلاقات الأميركية المصرية بعد 30 يونيو، مؤكدا أن استئناف المساعدات ليس له علاقة بالاستفتاء على الدستور أو الانتخابات المقبلة أو ارتباطه بالنظام الجديد، موضحا أن الموعد محدد منذ 5 أسابيع وليس اليوم ولا علاقة له بالاستفتاء على الدستور، لأنها برامج توضع بدقة.